تقييم دفع برنامج "دعم تنويع الاقتصاد(DIVECO)" للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو ـ جزائرية

أ. قشرو فتيحة
جامعة برج بوعريريج
أ.د علاش أحمد
جامعة البليدة2

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تقييم نتائج برنامج "دعم تنويع الاقتصاد DIVECO"، الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لصالح قطاعات معينة في الجزائر في اطار برامج الدعم الاقتصادي و التجاري المبرمجة في اطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، وذلك من خلال ابراز مدى مساهمة هذا البرنامج في دفع الصادرات خارج المحروقات في القطاعات المستهدفة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، الشراكة الأورو- جزائرية، برامج الدعم

Résumé :

Cette étude tente d'évaluer les résultats obtenus par le programme « Appui à la Diversification de l'économie DIVECO », présenté par l'union européenne au profit de certains secteurs en Algérie, dans le cadre des programmes d'appui à la transaction économique et au commerce dans le cadre de l'application de l'accord d'association de l'Algérie avec l'union européenne.

Et ce en mettant en évidence la contribution de ce programme à l'appui des exportations hors hydrocarbures dans les secteurs ciblés.

Mots Clés : exportations hors hydrocarbures Accord d'association Algérie-UE, Programme d'appui

مقدمة: في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني الشديد بعائدات المحروقات، كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، لذا قررت الحكومة العمل على التخفيف التدريجي من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، من خلال استغلال المكامن الموجودة في القطاعات الأخرى، خاصة الفلاحة، الصناعات الغذائية والسياحة، عن طريق إستراتيجية وطنية لكل قطاع.

وبالموازاة وفي إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي جاء برنامج دعم تنويع الاقتصاد(DICECO) الممول من طرف اللجنة الأوروبية في إطار "الاستراتيجية القطاعية للتطوير" التي قامت الجزائر بصياغتها وترتكز على إعادة ديناميكية القطاعات الثلاثة المستهدفة خارج المحروقات.

تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة برنامج "دعم تنويع الاقتصاد DIVECO " الممول من طرف اللجنة الأوروبية في دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟

حيث أن الإجابة على هذه الإشكالية ستكون من خلال العناصر التالية:

أولا: واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014.

ثانيا: أدوات المساعد المالية الأوروبية في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

ثالثا: الأعضاء المكلفون بتطبيق اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية
رابعا: برامج الدعم للاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة 2003-2014.
خامسا: برنامج دعم وتنويع الاقتصاد في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.

أولا: واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

نحاول في هذا المحور التعرف على نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة المحددة من سنة 2000 إلى سنة 2014، وهي الفترة التي تخللها دخول اتفاقية الشراكة الأورو ـ جزائرية حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005.

لقد عرفت مجمل الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، حيث بلغت سنة 2000 قيمة 22 مليار دولار لتصل سنة 2014 إلى قيمة 62,9 مليار دولار محققة بذلك نموا بنسبة 186 %.

مع ذلك بقيت الصادرات من المحروقات فوق 96 % من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2000-2014

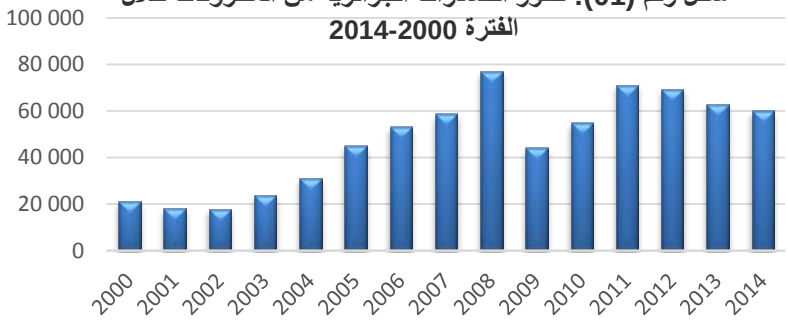

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات CNIS لعام 2014

خلال نفس فترة الدراسة لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات نسبة 4 مما يعكس ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وضعف تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الدولية. إذ بلغ إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2000 قيمة **0,61 مليار دولار**، لتصل سنة 2014 إلى قيمة **2,81 مليار دولار**[248].

شكل رقم (02): الصادرات الجزائرية خلال سنة 2014

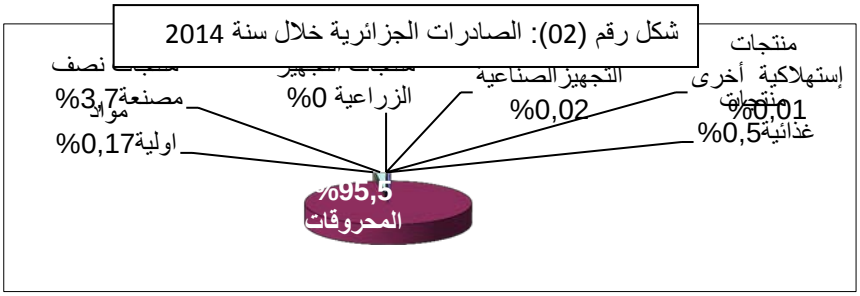

[248] Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Rapport du Commerce Extérieur de l'Algérie, Janvier2011, Page : 05.

ثانيـــا: أدوات المســـاعدة الماليـــة الأوروبيـــة فـــي إطـــار تطبيـــق اتفـــاق الشـــراكة الأورو_ جزائرية.

إن التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة المالية للجزائر ليس حديثا، وإنما ظهر من خلال الآليات المتعاقبة للتمويل بداية "بالبروتوكولات المالية الأربعة" في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1979، مرورا ببرامج ميدا 1 وميدا 2، وصولا إلى الآلية الأوروبية في سياسة الجوار.

1/ برنامج ميدا 1995-2006:

البروتوكولات المالية الأربعة التي غطت الفترة من 1976.1995 تم تعويضها "ببرنامج ميدا" للمساعدات المالية والذي غطى الفترة من 1995.2006 بمبلغ 510,2 مليون أورو، على مرحلتين، المرحلة الأولى الفترة من 1995.1999 في إطار برنامج MEDA I بمبلغ 164 مليون أورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة من 2000 إلى 2006 في إطار برنامج MEDA II بمبلغ 346,2 مليون أورو.

اهتم البرنامج بإجراء التعديلات الهيكلية، بواسطة المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية، كما اهتم كذلك بمساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص، والمشاريع التي يمكن تمويلها والمتعلقة بـإصلاح الجهاز المصرفي، تحسين مستوى التكوين المهني، إنشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية، تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات خاصة، تدعيم التوازن الاجتماعي والاقتصادي كالصحة والتربية والتنمية الريفية و مشاريع الإسكان وغيرها من المجالات.

كانت المساعدات المقدمة في إطار (MEDA I) موزعة على النحو التالي: 79% من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي، 18% لتسهيل التعديل الهيكلي، 3% لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي _ الاجتماعي، غير أن الجزائر لم تتلق فعليا إلا 18,40% من مبلغ MEDA I أي 30,176 مليون أورو، حيث أن الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات أثرت على حجم المساعدات المالية المخصصة لها، والتي أدت إلى غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر، التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة عن مراقبة المشاريع في إطار البرنامج، و كذا تعثر المفاوضات الأورو-جزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة خلال الفترة 1997-2000.[249]

1-1: المشاريع التي المزمع تمويلها في إطار ميدا 1 تتمثل في هي:

- دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة PME 1 انطلق سنة 1998 بغلاف مالي قدره 57 مليون أورو.
- دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة انطلق سنة 1998 بغلاف مالي قدره 38 مليون أورو.
- عصرنة القطاع المالي انطلق سنة 1999 بغلاف مالي قدره 23 مليون أورو.
- دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير انطلق سنة 1999 بغلاف مالي قدره 5 مليون أورو.

[249] Site Web de la Délégation Européenne en Algérie :www.deldza.ec.europa.eu, Union Européenne et l'Algérie 30 ans de coopération (1979-2009), page :33.

ثم جاء برنامج ميدا2 ليغطي الفترة من 2000-2006، بهدف التحضير لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ(2005) من خلال إصلاح العدالة، دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير، الإعلام والاتصال، إدارة أعمال الاقتصاد[250].

عرف متوسط التعهدات السنوية في إطار ميدا2 ارتفاعا بشكل ذو دلالة إذ انتقل إلى 4, 48 مليون أورو بعدما كان 33 مليون أورو في إطار ميدا 1.

1-2: أهم البرامج التي تم تمويلها في إطار برنامج ميدا2 هي:

- دعم إصلاح الإعلام والاتصال وخدمات البريد وتطوير مجتمع الإعلام، سنة 2000 بغلاف مالي قدره 17 مليون أورو.
- دعم عصرنة الشرطة الجزائرية سنة 2000 بغلاف مالي قدره 8.3 مليون أورو.
- دعم تأهيل التكوين المهني سنة 2001 بغلاف مالي قدره 45 مليون أورو.
- دعم التطور الاجتماعي. اقتصادي المحلي سنة 2002 بغلاف مالي قدره 70 مليون أورو.
- تهيئة المناطق المتضررة بالإرهاب في 6 ولايات خلال 2003-2004.
- عصرنة ومساعدة الإصلاحات الإدارية سنة 2003 بغلاف مالي قدره 25 مليون دولار.
- دعم إصلاحات التربية والعدالة سنة 2004.
- دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير وقطاع الموارد المائية سنة 2005.
- دعم قطاع المواصلات وتسهيل التجارة سنة 2006
- دعم المخطط الوطني للتطوير الزراعي والريفي سنة 2006.
- مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة سنة 2006.

1-3: الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP : « Instrument européen de voisinage et de partenariat

المساعدة المالية الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا تم استبدالها سنة 2007 بآلية أخرى هي "الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP : « Instrument européen de voisinage et de partenariat » والتي دخلت حيّز التنفيذ بداية من جانفي 2007، ومنحت اللجنة الأوروبية للجزائر من خلال البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2007-2010 إعانة مالية بقيمة 220 مليون أورو.

ثم جاء برنامج ميدا2 ليغطي الفترة من 2000-2006، بهدف التحضير لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ(2005) من خلال إصلاح العدالة، دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير، الإعلام والاتصال، إدارة أعمال الاقتصاد[251].

عرف متوسط التعهدات السنوية في إطار ميدا2 ارتفاعا بشكل ذو دلالة إذ انتقل إلى 4, 48 مليون أورو بعدما كان 33 مليون أورو في إطار ميدا 1.

1-2: أهم البرامج التي تم تمويلها في إطار برنامج ميدا2 هي:

- دعم إصلاح الإعلام والاتصال وخدمات البريد وتطوير مجتمع الإعلام، سنة 2000 بغلاف مالي قدره 17 مليون أورو.
- دعم عصرنة الشرطة الجزائرية سنة 2000 بغلاف مالي قدره 8.3 مليون أورو.
- دعم تأهيل التكوين المهني سنة 2001 بغلاف مالي قدره 45 مليون أورو.
- دعم التطور الاجتماعي. اقتصادي المحلي سنة 2002 بغلاف مالي قدره 70 مليون أورو.
- تهيئة المناطق المتضررة بالإرهاب في 6 ولايات خلال 2003-2004.
- عصرنة ومساعدة الإصلاحات الإدارية سنة 2003 بغلاف مالي قدره 25 مليون دولار.

[250] Ibid, page :33.
[251] Ibid, page :33.

- دعم إصلاحات التربية والعدالة سنة 2004.
- دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير وقطاع الموارد المائية سنة 2005.
- دعم قطاع المواصلات وتسهيل التجارة سنة 2006
- دعم المخطط الوطني للتطوير الزراعي والريفي سنة 2006.
- مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة سنة 2006.

1-3: الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP : « Instrument européen de voisinage et de partenariat

المساعدة المالية الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا تم استبدالها سنة 2007 بآلية أخرى هي "الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP : « Instrument européen de voisinage et de partenariat » والتي دخلت حيّز التنفيذ بداية من جانفي 2007، ومنحت اللجنة الأوروبية للجزائر من خلال البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2007-2010 إعانة مالية بقيمة 220 مليون أورو.

ثم جاء برنامج ميدا2 ليغطي الفترة من 2000-2006، بهدف التحضير لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ(2005) من خلال إصلاح العدالة، دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير، الإعلام والاتصال، إدارة أعمال الاقتصاد[252].

عرف متوسط التعهدات السنوية في إطار ميدا2 ارتفاعا بشكل ذو دلالة إذ انتقل إلى 4, 48 مليون أورو بعدما كان 33 مليون أورو في إطار ميدا 1.

2-1: أهم البرامج التي تم تمويلها في إطار برنامج ميدا2 هي:

- دعم إصلاح الإعلام والاتصال وخدمات البريد وتطوير مجتمع الإعلام، سنة 2000 بغلاف مالي قدره 17 مليون أورو.
- دعم عصرنة الشرطة الجزائرية سنة 2000 بغلاف مالي قدره 8.3 مليون أورو.
- دعم تأهيل التكوين المهني سنة 2001 بغلاف مالي قدره 45 مليون أورو.
- دعم التطور الاجتماعي اقتصادي المحلي سنة 2002 بغلاف مالي قدره 70 مليون أورو.
- تهيئة المناطق المتضررة بالإرهاب في 6 ولايات خلال 2003-2004.
- عصرنة ومساعدة الإصلاحات الإدارية سنة 2003 بغلاف مالي قدره 25 مليون دولار.
- دعم إصلاحات التربية والعدالة سنة 2004.
- دعم الجمعيات الجزائرية للتطوير وقطاع الموارد المائية سنة 2005.
- دعم قطاع المواصلات وتسهيل التجارة سنة 2006
- دعم المخطط الوطني للتطوير الزراعي والريفي سنة 2006.
- مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة سنة 2006.

1-3: الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP : « Instrument européen de voisinage et de partenariat

المساعدة المالية الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا تم استبدالها سنة 2007 بآلية أخرى هي "الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP : « Instrument européen de voisinage et de partenariat » والتي دخلت حيّز التنفيذ بداية من جانفي 2007، ومنحت اللجنة الأوروبية للجزائر من خلال البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2007-2010 إعانة مالية بقيمة 220 مليون أورو.

أهم البرامج التي تم تسطيرها من خلال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (IEVP) تتمثل فيما يلي:

- دعم إصلاح نظام السجون سنة 2007 بغلاف مالي قدره 17 مليون أورو.

[252] Ibid, page :33.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال PME2 سنة 2007 بغلاف مالي قدره 44 مليون أورو منها 40 مليون أورو لـ للاتحاد الأوروبي والباقي من برنامج PME 1 الممول في إطار برنامج MEDA1 الذي عرف نجاحا وهو يستهدف تطوير وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف الوصول إلى تحسين تنافسيتها.
- برنامج تنويع الاقتصاد وإصلاح الصحة سنة 2008.
- دعم قطاع التشغيل والتعليم العالي سنة 2009.

كما ساعد اجتماع لجنة الشراكة سنة 2009 من خلال مناقشات الطرفين في وضع البرنامج الاستدلالي الوطني للفترة 2011-2013، كما قدم هذا بتفعيل اللجان الفرعية ومجموعات عمل أخرى[253].

2/ برامج الدعم الاقتصادي والتجاري للاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة من 2003 إلى 2014.

مشاريع التعاون المالي الأوروبية في إطار اتفاق الشراكة هي متعددة وتمس جميع المجالات التي تضمنها اتفاق الشراكة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية)، حيث يمكن تصنيف مشاريع الدعم المالي الأوروبي في شكل سبعة محاور كبرى كالتالي:

- مشاريع لدعم التحول الاقتصادي والتجاري.
- مشاريع دعم البنية التحتية (نقل، مياه، طاقة).
- مشاريع دعم التنمية الريفية والمحلية.
- مشاريع دعم تطور الموارد البشرية والمصالح الاجتماعية القاعدية.
- مشاريع دعم العدالة والحكم الراشد.
- مشاريع دعم المجتمع المدني.
- مشاريع دعم الثقافة والتراث.

نحاول في هذا المحور عرض برامج الدعم الاقتصادي والتجاري التي أشرف الاتحاد الأوروبي على تمويلها في إطار دعم تطبيق اتفاق الشراكة وهذا منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2014، أي بعد السنة الموالية لإمضاء اتفاقية الشراكة الذي كان في 22 أفريل 2002.

2-1: برنامج عصرنة ودعم الإصلاحات الإدارية (MARA)

برنامج عصرنة ودعم الإصلاحات الإدارية MARA (Programme de Modernisation d'assistance aux Réformes Administratives) تم إمضاء قرار الشروع فيه من قبل اللجنة الأوروبية بتاريخ 20 أوت 2003، وتم الانتهاء و ختم المرحلة العملية منه بتاريخ 31 ديسمبر 2007، هذا البرنامج قدم لصالح كل من وزارة المالية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، وزارة التجارة و وزارة النقل وخصص لإنجازه مبلغ 22,278 مليون أورو من طرف اللجنة الأوروبي[254].

أهداف هذا البرنامج تمثلت فيما يلي[255]:

- تحسين المحيط الإداري والتنظيمي للأعمال.
- دعم وتسهيل حصول المستثمرين على العقارات.

---

[253] Revue de la Délégation de l'Union Européenne en Algérie « UNION EUROPEENNE », Septembre/Octobre 2009, N°09, page : 03.

[254] Ministère du Commerce, Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Décembre 2009, page : 148.

[255] Idem.

– تنويع واستمرارية الإيرادات الجبائية للدولة.
- تقوية وتعزيز المنافسة.
-تحسين نوعية المنتوجات.
- ضمان حماية المستهلكين.
-تسهيل المبادلات الدولية.
أما الهدف المتخصص لهذا البرنامج فيتمثل في عصرنة الإدارة وأدوات تطبيق التشريع المتعلق بالأنشطة الاقتصادية.

2-2: برنامج دعم إدارة أعمال الاقتصاد (AMECO)

برنامج دعم إدارة أعمال الاقتصاد AMECO (Programma d'Appui au Management de l'Economie)
صدر قرار اللجنة الأوروبية حول هذا البرنامج بتاريخ 2006/05/19، وتم إمضاؤه بتاريخ 2006/07/07 لتحدد فترة إنجازه من تاريخ 2007/05/15 إلى غاية 2010/12/31 ويخصص له غلاف مالي قدره 20 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية[256].
هذا البرنامج مقدم لصالح كل من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف(CGPP)، وزارة المالية-المديرية العامة للدراسات والتقدير(DGEP)- ووزارة الأشغال العمومية، والهدف العام له يتمثل في تحسين المعلومة الاقتصادية والتوصل إلى سهولة اتخاذ القرار في المدى المتوسط فيما يخص تصور ووضع حيز التنفيذ سياسات اقتصاد كلي قطاعية وجهوية.
أما الأهداف المتخصصة لهذا البرنامج فتتمثل في[257]:
– تطوير نظام جمع، تحليل وتصنيف المعلومات الإحصائية لجعل المعلومة الاقتصادية أكثر مصداقية واستعمالا من قبل متخذي القرار.
– إثراء إيجابيات استعمال المعلومة الاقتصادية في اتخاذ القرار من خلال عملية استهداف قطاع الأشغال العمومية.
- النتائج المنتظرة من هذا البرنامج هي:
– تحسين مهام التخطيط، الاستشراف التعميم بالمعلومة الاقتصادية على مستوى المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف (CGPP).
– تدعيم النظام الوطني للإعلام والإحصائيات (SNIS) المسير من قبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
– جعل المديرية المكلفة بالتحليل والعصرنة على مستوى وزارة المالية عملية (Opérationnel).
– عصرنة وزارة الأشغال العمومية.

2-3: برنامج دعم تسهيل التجارة (FACICO)

برنامج دعم تسهيل التجارة FACICO (Programme d'appui à la Facilitation du Commerce) صدر قرار اللجنة الأوروبية حوله بتاريخ 2006/07/17 وتم إمضاؤه بتاريخ 2008/03/03 وحددت فترة إنجازه من أفريل 2007 إلى غاية ديسمبر 2011،

[256] Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie,2009, Page :07.
[257] Ibid, page 08.

وخصص له مبلغ مالي قدره 5 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية وهو مقدم لصالح وزارة التجارة[258].

- **الإطار الذي جاء فيه هذا البرنامج:**

سياسة تحرير الاقتصاد المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، شجعت النمو السريع للتجارة وأدت إلى اتساع نطاق تحرير قطاع التجارة الخارجية وظهور اختلال كبير على مستواه، ولكن هذا النمو والتطور المسجل لم ترافقه آليات ضبط من قبل السلطات الجزائرية، لأنها لم تحضر بشكل كاف للقيام بدورها في تنظيم وضبط السوق.

وعليه ركزت الإصلاحات الاقتصادية الموجهة لقطاع التجارة بشكل خاص وذلك بهدف رفع أهم ثلاثة تحديات:

1- تحقيق هدف إدماج الاقتصاد الجزائري في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

2- إنهاء سير المفاوضات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الذي شرع فيه منذ سنة 1998.

3- معالجة الاختلال الوظيفي للسوق، من خلال مكافحة تفشي التجارة الموازية التي سمحت بتزايد الممارسات المنافية للمنافسة، ومكافحة التقليد وتوزيع المواد المشكوك في نوعيتها.

اللجنة الأوروبية بدورها ومن خلال هذا البرنامج (FACICO)، ساندت الجزائر في عملية دفع هذه الإصلاحات في الجوانب التي أرشدتها إليها وزارة التجارة، حيث أن مقومات البرنامج تستجيب لأولويات محددة من طرف وزارة التجارة لصالح مصالحها الخاصة، المؤسسات المتخصصة التي تم إشراكها، المنظمات الممثلة للقطاع الخاص والمعنية بالتجارة.

- **الأهداف العامة لهذا البرنامج تتمثل في:**

– تسهيل سير تحرير الاقتصاد الجزائري وزيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي.

– التوصل إلى تعزيز وتقوية قدرات هياكل وزارة التجارة للتكيف مع سير التحرير الاقتصادي والمبادلات التجارية التي انطلقت فيها الحكومة الجزائري.

أما الأهداف المتخصصة لهذا البرنامج فهي[259]:

– دعم سياسة الحكومة الجزائرية في مكافحتها ضد الاختلال الذي أصاب المجال التجاري.

– تدعيم إمكانيات وزارة التجارة حتى تتمكن من وضع حيز الإنجاز اتفاقيات دولية.

– المساعدة من أجل توفير حماية وأمن المستهلكين الذين لا غنى عنهم في سوق مفتوح.

– دعم عصرنة وفعالية هياكل الرقابة.

النتائج المنتظرة من هذا البرنامج هي:

–تدعيم إمكانيات التفاوض ووضع حيز التنفيذ اتفاقيات تجارية تمر في إطار إقليمي أو متعدد الأطراف (multilatéral).

- تحسين حماية وأمن المستهلكين.

– عصرنة وتقوية هياكل الرقابة ومتابعة السوق.

2-4: برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة(P3A)

برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكةP3A (Programme d'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association)، صدر قرار اللجنة الأوروبية حوله بتاريخ 2006/07/17 وتم إمضاؤه بتاريخ 2007/12/05 وحددت فترة إنجازه من فيفري 2009 إلى غاية ديسمبر 2011، وخصص له مبلغ مالي قدره 10 مليون أورو من قبل اللجنة

[258] Ibid, page :11.

[259] Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Rapport Annuel de la Coopération UE-Algérie 2010, page :11.

الأوروبية، وهو مقدم لصالح وزارة التجارة والإدارات والمنشآت العمومية المساهمة في تطبيق اتفاق الشراكة[260].

- **الإطار الذي جاء فيه هذا البرنامج:**

اتفاق الشراكة الممضي في 22 أفريل 2005 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والداخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، يشكل الإطار القانوني الذي يسير العلاقات بين الطرفين فيما يخص الجوانب السياسية، الاقتصادية والتجارية وأيضا الاجتماعية والثقافية، هذا الاتفاق يفرض التزامات على الطرفين حسب الآجال المتفق عليها.

الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال مجلس الشراكة، قاما بتنصيب العديد من هياكل متابعة اتفاق الشراكة، أهمها الست (06) لجان التقنية الفرعية، التي تغطي مختلف مجالات التعاون، هذه اللجان تعمل على دعم التعاون الثنائي و تسمح بالتحديد الأحسن لرزنامة كيفيات وأولويات تطبيق اتفاق الشراكة، من أجل تعميق الشراكة الأورو-جزائرية، حيث عن طريق هذه اللجان تم تحديد المجالات ذات الأولوية سنة 2008 من خلال تنظيم ورقة عبور (Feuille de Route) والتي استفادت من تمويل الاتحاد الأوروبي لها في إطار برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة(P3A).

حيث أن هذا البرنامج يستهدف الجوانب الاقتصادية والتجارية من الاتفاق، وهو مصمم من أجل دعم الإدارة الجزائرية وجميع المنشآت المساهمة في تنفيذ اتفاق الشراكة عن طريق نقل الخبرة، المساعدة التقنية وأدوات العمل الضرورية لتحقيق أهداف الاتفاق.

إضافة إلى المساعدة التقنية الدائمة، برنامج (P3A) يوفر موارد إضافية لضمان سيره ووضع حيز الإنجاز خمسة (05) مشاريع توأمة مؤسساتية، وتحقيق 30 عملية تبادل للمساعدات التقنية والإعلام بين الدول الأعضاء (TAIEX*).

- الهدف العام للبرنامج يتمثل في العمل على إنجاح الشراكة المنعقدة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، من خلال دعم جهود الإدارة الجزائرية في ضمان تطبيق اتفاق الشراكة في جميع جوانبه.
- الهدف الخاص للبرنامج يتمثل في دعم الإدارة وجميع المنشآت العمومية الجزائرية المعنية بتنفيذ اتفاق الشراكة من خلال منحها الخبرة، المساعدة التقنية وأدوات العمل الضرورية لتحقيق الأهداف واحترام الالتزامات المحددة في اتفاق الشراكة.
- **النتائج المنتظرة من هذا البرنامج تتمثل في:**

– تقريب الإطار التشريعي والتنظيمي الجزائري من مثيله في الاتحاد الأوروبي، من أجل تدعيم سير الإصلاحات في المجالات الأساسية من اتفاق الشراكة.

– دعم الشراكة بين المنشآت الجزائرية والأوروبية، عن طريق التعريف بالقنوات الجديدة للتعاون الاقتصادي، الاجتماعي والتقني.

– دعم إمكانيات الإدارات الجزائرية المستفيدة ودعم إمكانيات تدخلها في مجالات اختصاصها.

– معالجة الصعوبات (خاصة الاجتماعية) التي يواجهها سير تطبيق اتفاق الشراكة وصياغة اقتراحات حلول هذه الصعوبات

– نشر المعلومات اللازمة من أجل تعبئة وإسهام جميع الأطراف المعنيين بتنسيق تطبيق اتفاق الشراكة.

[260] Ibid, page : 14.

2-5: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PME II)

برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال PME II (Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologie d'information et de communication) صدر قرار اللجنة الأوروبية حوله بتاريخ 03/03/2008 وتم إمضاؤه في نفس التاريخ وحددت فترة إنجازه من 2008/03/03 إلى غاية

2013/09/، وخصص له مبلغ مالي قدره 40 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية وهو مقدم لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف[261].

ثالثا: دراسة تقييمية لمدى مساهمة برنامج «دعم تنويع الاقتصاد (DIVECO)» في دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات[262]

يندرج برنامج دعم تنويع الاقتصاد DIVECO **(** Programme d'appui à la diversification de l'économie) ضمن برامج الدعم الاقتصادي والتجاري للاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة من 2003 إلى 2010، حيث تم إمضاؤه من طرف اللجنة الأوروبية بتاريخ 2009/12/30 وحددت فترة إنجازه من 2009/12/30 إلى غاية 2013/12/29، وخصص له مبلغ مالي قدره 17,5 مليون أورو من قبل اللجنة الأوروبية، وهو مقدم لصالح كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة والمناجم (وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوير الاستثمار سابقا)، وزارة السياحة والصناعة التقليدية[263].

1/ أهداف البرنامج: يهدف برنامج "دعم تنويع الاقتصاد **DIVECO** " إلى تحسين الأداء الاقتصادي (القدرة التنافسية، حلق مناصب شغل، الصادرات)، في قطاعات الفلاحة، الصناعة-الغذائية والسياحة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وهذا من خلال تقديم الدعم لكل من المؤسسات الوصية المتمثلة في: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصناعة والمناجم، وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات ((MIPMEPI سابقا)، وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

حيث يمكن تلخيص أهداف البرنامج فيما يلي:

- **الهدف العام للبرنامج** يتمثل في دعم تنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال تشجيع الصادرات والتجديد الاقتصادي.
- **أما الهدف المتخصص للبرنامج،** فيتمثل في تحسين شروط تطوير قطاعات الفلاحة، الفلاحة-الغذائية، الصناعة-الغذائية، والسياحة.

/ النتائج المنتظرة من هذا البرنامج: أهم النتائج المنتظرة من البرنامج هي كالتالي[264]:

- دعم الإمكانيات المؤسساتية للثلاثة وزارات (فلاحة وتنمية ريفية، صناعة ومناجم، سياحة وصناعة تقليدية) من خلال وضع أدوات التحليل، التخطيط، القيادة والتقييم.
- ترقية وتقويم الإنتاج الفلاحي وفروع الفلاحة-الغذائية.

---

[261] الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية: http/eeas.europa.eu

[262] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2013, p : 24.
13-Ministère du Commerce, Op.cit., page : 160.

[264] Ministère du commerce, Op.cit, page : 161.

– تحسين رقابة المنتجات الزراعية، الزراعية-غذائية، من خلال تأهيل مخابر تحليل الصحة والنظافة وكذلك المعاهد التقنية لدعم القطاعات الزراعية والزراعية-غذائية.
– تدعيم إمكانيات المنظمات المهنية الموجودة، (مثل جمعيات المنتجين وغرف الفلاحة والتجارة) وخلق (تعاونيات تجارية)، من أجل نشر تسيير عصري للإنتاج، للتخزين وللنقل.
– تحسين صورة الجزائر في مجال السياحة من خلال وضع إستراتيجية اتصال وترقية.
– دعم تطوير تكوين وتسيير الموارد البشرية في مجال السياحة.

3/ النتائج المحققة من هذا البرنامج:

▪ **خلال سنوات 2009، 2010 و2011:** أهم النتائج المحققة من البرنامج خلال هذه السنوات هي كالتالي[265]:

تم امضاء اتفاقية تمويل هذا البرنامج في نهاية سنة 2009، وسنة 2010 كرست لتجنيد وحدة دعم البرنامج، تتكون من 5 خبراء رئيسيين ونقابة خبراء، على المدى القصير، لمساعدة رئيس البرنامج والمسؤولين العمليين للثلاث وزارات المستفيدة من تنفيذ البرنامج عند الانطلاقة الفعلية له، التي كانت في جانفي 2011 ، حيث تمت مهمة للخبرة على المدى القصير بين أكتوبر و ديسمبر، من أجل تسهيل عملية انطلاق البرنامج، هدف هذه المهمة كان التوفير المستمر للمعلومات المتعلقة بالثلاثة قطاعات المستهدفة من قبل البرنامج، و أيضا لتحديد احتياجات المستفيدين من أجل تسطير نشاطات البرنامج.

أي أن سنة 2011 كرست لتشخيص وتحليل جوانب التقييم، واحتياجات القطاعات الثلاثة حتى يتمكن البرنامج من تحديد الجوانب المستهدفة بدقة.

▪ **خلال سنوات 2012، 2013 و2014:** دعم الأمن الغذائي من خلال اقتناء لوازم تجهيز المخابر الفلاحية، وكذا تحسين الصناعات الغذائية، مع تعزيز القدرات البشرية التقنية، مع تكوين إطارات في الجودة والمتابعة والعلامة.

وفي مجال للسياحة، قدّم البرنامج تكوينا لـ 48 مكون وكذا إنتاج دعائم الاتصال المتمثلة في دليل النوعية، الملصقات، أفلام، حصص إذاعية، مواقع أنترنت، مع اقتناء معدات الإعلام الآلي من أجل وضع نظام إعلام إحصائي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، يغطي 48 ولاية في الوطن.

خاتمة:

برنامج "دعم تنويع الاقتصاد DIVECO" يندرج ضمن برامج الدعم الاقتصادي والتجاري، المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، كما جاء تعزيزا للاستراتيجية الوطنية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

دخل البرنامج حيز التنفيذ في جانفي 2011 بعد تنصيب وحدة دعم البرنامج، وقد تم في المراحل الأولى منه بذل العديد من المجهودات، بهدف تحيد احتياجات كل قطاع من القطاعات الثلاثة المستهدفة (فلاحة، صناعة غذائية، سياحة)، وترجم ذلك من خلال دورات وأنشطة التكوين المقدمة بهدف تعزيز قدرات ودعم تأهيل كل من الإدارات، المعاهد، المتعاملين الاقتصاديين، الجمعيات والتعاونيات الممثلة لهذه القطاعات.

كما ركز البرنامج في جزئه الأول على جانب المعايير والتنظيم، واقتناء لوازم التجهيز لعصرنة إدارات ومعاهد القطاعات الثلاثة، وذلك بتحضير وإمضاء صفقات اقتناء اللوازم والخدمات، إذ لاحظنا بأن النتائج المحققة من البرنامج في هذا الجزء هي بالدرجة الأولى

[265] Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2013, p : 23-24.

عملياتية، إذ تمثلت في التحليل الاقتصادي للعديد من الفروع الزراعية، تجنيد نظام متابعة لتقييم الصناعة، التركيز على الجانب التنظيمي في مختلف القطاعات (فلاحة، تحسين نوعية السياحة، تكوين).

حيث ركز البرنامج على مهام التدقيق، التشخيص وتقديم تصور حول الإستراتيجية التي ستكون وفق مخطط النشاط الذي ستحقق النسبة الأكبر منه في الجزء المتبقي من البرنامج.

يمكن القول في الأخير بأن برنامج دعم «تنويع الاقتصاد DIVECO» قام في جزئه الأول بتجنيد العديد من العوامل وتضافر الكثير من الجهود، بهدف الوصول إلى إسهامات ذات دلالة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية في القطاعات الثلاثة (فلاحة، صناعة غذائية، سياحة)، وأيضا في محاولة الكشف عن التنوع الكامن في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وترقيته.

قائمة المراجع:

Agence Nationale de Promotion de Commerce Extérieur, Rapport du - .Commerce Extérieur de l'Algérie, Janvier2011

-Site Web de la Délégation Européenne en Algérie :www.deldza.ec.europa.eu, Union Européenne et l'Algérie 30 ans de coopération (1979-2009)

-Revue de la Délégation de l'Union Européenne en Algérie « UNION EUROPEENNE », Septembre/Octobre 2009, N°09

-Ministère du Commerce, Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Décembre 2009,

-Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie,2009,

-Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Rapport Annuel de la Coopération UE-Algérie 2010

- الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية: http/eeas.europa.eu

- Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2013

- Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition juillet 2014 .